تعهد بجعل عاصمة للثقافة في الإقليم

نيجيرفان بارزاني: تهميش وإهمال الدستور والاتفاقيات وراء تأزّم الأوضاع السياسية في البلاد

□ السليمانية / المدى

أشاد رئيس حكومة إقليم كردستان نيجيرفان بارزاني بنضال مدينة السليمانية الباسلة في الحركة التحررية لشعب كردستان ودور الجامعة في إعداد أجيال من رجال العلم والمعرفة والأدب والنضال لخدمة هذا الشعب رغم الصعوبات التي اعترضتها إبان الحكومات العراقية السابقة ،

بارزاني

وأضاف بارزاني في كلمة ألقاها في مراسيم حفل تخرج الدورة ٢٧ لطلبة جامعة السليمانية : إن إحدى الخصال الحميدة لأبناء السليمانية هي أنهم يحبون مدينتهم ويتفانون من أجلها ،وهذا ما يفرحنا جميعاً..

وجرت المراسيم بحضور عدد من الوزراء ورؤساء الجامعات والمسؤولين وذوي الطلبة في الإقليم .وفي مستهل المراسيم، ألقى رئيس جامعة السليمانية الدكتور صلاح الدين علي كلمة بالمناسبة، هنأ فيها الطلبة الخريجين بهذه المناسبة مشيدا بالاهتمام الكبير الذي توليه حكومة إقليم كردستان بهذه الجامعة العريقة وعموم جامعات الإقليم وتوفير مستلزماتها العلمية والدراسية لتوسيع آفاق التعليم العالي والبحث العلمي في الإقليم.

وبعدها ألقى بارزاني كلمة شاملة أشاد فيها بنضال مدينة السليمانية في الحركة التحررية لشعب كردستان ودور الجامعة في إعداد أجيال من رجال العلم والمعرفة والأدب والنضال لخدمة هذا الشعب .

واستعرض نيجيرفان منهاج الحكومة في منح صلاحيات أوسع للمحافظات والوحدات الإدارية ،مضيفاً: نحن لم نكن في يوم من الأيام سبب تأزم أو إشكالات بل إن تهميش وإهمال الدستور والاتفاقيات هو السبب في تأزم الأوضاع ،فنحن لسنا راغبين أطلاقاً في غمط حقوق الآخرين ،وبالمقابل لسنا مستعدين للتخلي عن أرضنا وحقوقنا بل نتوقع تنفيذها وتحقيقها في أقرب وقت ،فما زالت مشكلات موازنة البيشمركة وقانون النفط والغاز وتوزيع إيراداتها قائمة ،وأكد في جانب آخر من كلمته: لا يمكن أن ننسى أو نهمش محافظة السليمانية كما يدّعي البعض بل هي عزيزة علينا ونحن ماضون لجعلها عاصمة للثقافة في الإقليم والمشروع هو الآن قيد المناقشة في برلمان كردستان العراق.وأضاف نيجيرفان " يسعدني أن أزور السليمانية وأشارككم الأفراح لتفوقكم ونجاحكم وأهنئكم جميعاً وذويكم بهذه المناسبة وأثني على دور الأساتذة الكرام الذين بذلوا جهداً مضنياً في هذه المدة التي نرى نتاجها اليوم في جامعة السليمانية، بعيداً عن المدح، هي بحق صاحبة تأريخ مشرق علمي وثوري في تأريخ كردستان، إن هذه الجامعة وبعد استئناف القتال عام ١٩٧٤ انضمت إلى ثورة أيلول بشكل كامل في المناطق المحررة، كما أنها مركز تقوية الشعور والفكر القومي الكردي ومنحت كردستان شخصيات كفوءة ومتميزة، وأضاف: إنه فخر لكم أيها الطلبة الأعزاء أن تكونوا اليوم خريجي هذه الجامعة، كما يسعدني أن تكون الدراسة فيها متقدمة وأن حكومة إقليم كردستان مستعدة لتقديم كل الدعم إلى الجامعة هذه وسائر الجامعات الكردستانية وأؤكد هنا ضرورة قيام جامعة السليمانية بحث طلبتها على إجراء المزيد من البحوث الجامعية والعلمية لدراسة حملات الأنفال والقصف الكيمياوي لكردستان وتداعياتها على المجتمع الكردستاني .

وحول برنامج عمل حكومة إقليم كردستان قال نيجيرفان: إن من صميم عمل الحكومة هو توفير حياة سعيدة وعصرية وضمان فرص عمل والدراسات العليا لكم خارج الإقليم، ويأتي هذا ضمن مهمة حماية الأمن والاستقرار و التعيينات في القطاع الحكومي وفق الحاجة وتأمين فرص العمل في القطاع الخاص ومشاريع القروض الصغيرة والضمان الاجتماعي واستمرار صرف سلف الزواج والعقار ومواصلة مشروع تنمية القدرات العلمية.

وجاء في كلمته : إن بدايات الإبداع والمجالات الأدبية في كردستان انطلقت من السليمانية، ونحن كحكومة ماضون قدماً في تقديم الأنشطة الثقافية والأدبية في المدينة، كما نسعى إلى دعم المؤسسات الثقافية فيها لجعل السليمانية عاصمة الثقافة، ومن الناحية الإدارية أعلنا وبدأنا اهتمامنا البالغ بمنح المحافظة والقاضية والنواحي المزيد من الصلاحيات حتى تتقدم كل المحافظات بمستوى واحد وتتوفر الخدمات والتسهيلات للمواطنين ،وهذا يعتبر جزءاً من عملية الإصلاحات الإدارية والسياسية في إقليم كردستان التي نعمل من اجلها بكل جدية واهتمام وسنستمر على ذلك، كما حاولنا في الفترة الأخيرة تجاوز التبعات التي نتجت عن الصراعات الانتخابية القوية في عموم إقليم كردستان ومن أجل عدم حرمان المواطنين من حقوقهم، كما نسعى إلى توفير أوضاع مستقرة لأنه لا يمكن تحقيق أي تقدم بدون الاستقرار وعلى الجميع مراعاة حماية الأمن والاستقرار في إقليم كردستان.

وحول الأوضاع الراهنة في العراق قال: هناك أزمة سياسية ودولية تعصف بالعراق، وأن الكرد والقيادة الكردستانية ليسوا سبباً في افتعال هذه الأزمة، بل إن المشكلة ناجمة عن عدم تنفيذ الدستور العراقي والاتفاقيات، ونحن ككرد جزء من متضرري عدم تنفيذ الدستور، ما جعل الكرد والقيادة الكردية أن يبادروا إلى تصحيح الوضع لأن كل العملية السياسية والنظام الفيدرالي في العراق مبني على أساس الديمقراطية والتوافقات التي ستتعرض إلى الخطر في حال عدم تنفيذ الدستور وأن المواد والنقاط الدستورية المتعلقة بإقليم كردستان لم تنفذ لحد الآن، وهي مصيرية بالنسبة للكرد، فالمادة (١٤٠) التي تحدد مصير مدينة كركوك وجزء كبير من أرض كردستان لم يتم تنفيذها، وهذا خرق واضح للدستور، وأن أهالي المناطق المقتطعة يتعرضون يومياً إلى التهديد والقتل بشكل علني ، وأضاف ،إن موازنة البيشمركة لا تصرف ويحرم إقليم كردستان من موازنة الدفاع في العراق، وكذلك في مجال الاستفادة من الثروات الطبيعية هناك تصريحات مخالفة للدستور، وان قانون النفط والغاز في العراق المتفق عليه مع الحكومة الاتحادية لم ينفذ هو الآخر وكذلك قانون توزيع واردات النفط، إن السياسة النفطية التي يتبعها إقليم كردستان أمّنت لنا طاقة كهربائية في حين أن العراق لا يمتلك إلا نسبة قليلة منها وزودنا كركوك بالكهرباء ،كما أن هناك اتفاقات بتزويد مدينة الموصل بالكهرباء أيضاً وبدلاً من أن تشكر الحكومة الفيدرالية الإقليم بتزويد المواطنين بالكهرباء تتبع سياسة مغايرة لذلك إزاءه ،وأضاف: إن ثورة كردستان كانت منذ البداية ثورة دفاعية عن أرض كردستان وشعبها، نحن لم نكن نطمح في حقوق وأرض الغير، ولن نتنازل عن حقوقنا وأرضنا، والطريق الوحيد لمعالجة جميع المشكلات هو تنفيذ الدستور، وقد تحملنا الكثير ،ثم أن مطالبنا لاتخالف الدستور رغم مرور الفترة الدستورية لتنفيذ مطالبنا ونحن الآن بانتظار تنفيذها جميعاً، وإن هذا الالتزام لا يتحقق بالقول فقط بل عن طريق الاتفاقيات بأسرع وقت، وعلى جميع الأطراف الكردستانية أن تكون موحدة لتنفيذ المواد الدستورية المتعلقة بالديمقراطية والفيدرالية وحقوق الكرد في العراق ولا يمكن لأحد تجاهلها.

وفي سياق نشاطات حكومة الإقليم عقد المجلس الاقتصادي الأعلى اجتماعه الاعتيادي السابع عشر، برئاسة نيجيرفان بارزاني وبحث الاجتماع بشكل مفصل عدداً من المسائل ذات العلاقة بالمجالات الاقتصادية ، كما اتخذ المجلس جملة من القرارات المهمة.

وبحث الاجتماع آليات عمل ونشاطات الشركات المعتمدة في الإقليم ، كما سلط الضوء على المعوقات والمشاكل التي تعترض عمل هذه الشركات، وخاصة عدم وجود قانون خاص بعمل الشركات المعتمدة. والمحور الآخر من الاجتماع خصص لبحث تشكيل البورصة في العاصمة أربيل، وإلغاء سوق أربيل للأوراق المالية، وبهذا الصدد وبعد موافقة هيئة الأوراق المالية العراقية، تقرر تكليف شركة مشتركة لإدارة هذه السوق بالإضافة إلى لجنة حكومية مكونة من خمسة أعضاء، وأن تقوم هذه اللجنة بمهمة الإشراف على مهام سوق الأوراق المالية، بالإضافة إلى شركة أجنبية مختصة في هذا المجال تقوم بمهمة الإشراف وتدريب كوادر هذه السوق لمدة ١٨ شهراً، وسيتم ربط سوق البورصة في أربيل بسوق بغداد وأسواق العملة في الدول المجاورة.

وقرر الاجتماع بناء منطقة صناعية كبيرة غربي مدينة أربيل وتخصيص مساحات من الأراضي لبناء المعامل فيها، تلبية لطلبات مسبقة من قبل عدد من المستثمرين المحليين والأجانب الذين يلبّون جميع الشروط اللازمة وينتظرون توزيع الأراضي لإنشاء معاملهم، ولهذا الغرض تقرر عقد اجتماع خاص للمجلس الاقتصادي الأعلى في الإقليم، خلال الأسبوع المقبل لبحث مسألة تخصيص الأراضي لهذه المعامل. كما قرر الاجتماع بناء عدد آخر من المناطق الصناعية في كل من السليمانية وكرميان ودهوك.

وكان آخر المواضيع التي بحثها اجتماع المجلس الاقتصادي الأعلى في الإقليم ، هو تحويل المشاريع الإستراتيجية إلى نظام (PPP) أي الشراكة بين القطاعين العام والخاص، حيث لاقى هذا النظام نجاحاً مميزاً في الدول المتقدمة. كما قرر الاجتماع بناء المدارس ومشاريع الطرق والجسور والطاقة الكهربائية بشكل مشترك مع القطاع الخاص المحلي والأجنبي عن طريق هذا النظام.

كتابة على الحيطان

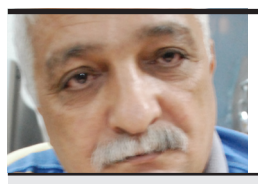

▪ عامر القيسي

المشكلة والأزمة وما بينهما !

في الزمن الصدّامي البغيض نشرت مجلة ألف باء كاريكا تيراً لشخصين ، يسأل الأول صاحبه : ما الفرق بين المصيبة والكارثة ؟

أجابه رفيقه : المصيبة أن تحدث لك مشكلة ما والكارثة أن تصل إلى مركز شرطة!

والدلالة لاتحتاج إلى شرح أو تفسير ، فالدخول إلى مراكز الشرطة في زمن صدام كارثة حقيقية ، رغم أن بعض الخبثاء يقولون إن العقلية السابقة مازالت حاضرة في مراكز شرطة العهد الجديد والعهدة عليهم !

واليوم نريد أن نميز بين المشكلة والأزمة وهذا من حقنا طبعا في العراق الديمقراطي ... فالسيد إبراهيم الجعفري قال في مؤتمر صحفي سابق إن العراق لم يصل بعد إلى مرحلة الأزمة ، وقال رئيس الوزراء السيد نوري المالكي ، في أحدث تصريح له ، إن الوضع في العراق ليس أزمة وإنما مشكلة وقد تجاوز العراق الكثير من المشاكل في بناء عمليته السياسية !

وأتساءل مع الكثير من الناس : إلى أي حد ينبغي أن يصل إليه الوضع في العراق ليقتنع كبار المسؤولين أننا في أزمة ؟ هل كانت أحداث ٢٠٠٥-٢٠٠٧ أزمة أم مشكلة ؟ هل تعطل الحياة السياسية والاقتصادية في البلاد أزمة أم مشكلة ؟ هل ترتيب العراق على رأس دول الفساد المالي مشكلة لا تعبر الحدود إلى دائرة الأزمة ؟ هل حدوث ١٤ تفجيرا في يوم واحد في سبع محافظات أزمة أمنية أم مشكلة أمنية ، رغم أن السادة في القيادات الأمنية قالوا عن تلك التفجيرات بأنها لاتشكل خرقا أمنيا وهم الأعرف ببواطن الأمور ؟ هل دعوات الأقاليم في أكثر من محافظة مشكلة أم أزمة سياسية حقيقية بين الحكومة الاتحادية وحكومات المحافظات ؟ هل تعطيل التصويت على قوانين مهمة لها علاقة مباشرة بحياة ملايين الناس وبتطور العملية السياسية لعبة من لعب الديمقراطية أم أزمة في تناقضات توجهات القوى السياسية المتنفذة لمستقبل العراق ؟

هل وجود ملايين الأرامل واليتامى لاعلاقة له لا بالأزمة ولا بالمشكلة وإنما هي أحد ترحيلات الماضي إلى الحاضر ؟ هل الوضع الكهربائي بالنسبة للمواطن مشكلة أم أزمة تناولت كل تفاصيل حياته ، رغم أن الكثير من الخبثاء أيضا والمعادين للعملية السياسية يقولون إنها لامشكلة ولا أزمة ولا هم يحزنون لأن أحداً لايراها في المنطقة الخضراء وإنما يتماهون مع رأي السيد الشهرستاني من أننا سنصدّر الزيادة فيها إلى دول الجوار قريبا إن شاء الله ؟ هل يعتقد السيدان المالكي والجعفري أن الاختفاء التدريجي للحصة التموينية البائسة أساسا مشكلة أم أزمة ؟ هل ارتفاع مستويات الجريمة والطلاق والتسرب من المدارس والبطالة وتقييد الحريات الشخصية والإعلامية وانتهاكات حقوق الإنسان في خانة المشاكل التي لا ترتفع إلى مستويات الأزمة ؟ هل صرف خمسة ملايين دولار من حقوق الناس على احتفالية صدّامية لنقابة الصحفيين ومنع عشرة ملايين عن مفوضية الانتخابات لإجراء انتخابات مجالس المحافظات أزمة أم مشكلة سياسية وأخلاقية معا ؟

سنقتنع أن هذه الأسئلة وغيرها الكثير جدا أسئلة خبيثة وغير منطقية ومبالغ فيها ومعادية للحكومة ، لكننا في المقابل نريد من السيدين الجعفري والمالكي أن يعرّفا لنا الأزمة والمشكلة لكي نستطيع أن نفهم حقيقة ما يجري حولنا وبنا ونتوقف عن طرح الأسئلة الخبيثة ونتعلم من سادة القوم أن كل ما يجري في البلاد مشكلة بسيطة لاغير .

ازدياد عدد السيّاح القادمين من المحافظات إلى الإقليم

□ أربيل /المدى

في الوقت الذي ترتفع فيه درجات الحرارة في أغلب محافظات العراق إلى ما نحو ٥٠ درجة مئوية فضلا عن تصاعد حدة أعمال العنف التي ترهب المواطنين يومياً ومع استمرار أزمة الانقطاعات المتواصلة للطاقة الكهربائية ، يتجه الآلاف من سكان المحافظات في جنوب ووسط العراق إلى محافظات إقليم كردستان ليجدوا أنفسهم في جنة العراق الصيفية الدائمة بمياها وطبيعتها الخلابة ومناظرها الجميلة فضلا عن الأمن والهدوء الذي يعم أرجاء الإقليم . ويشهد إقليم كردستان الغني بمصايفه التي يتوافد إليها الناس للاستجمام، وهو أبرز عامل جذب للسياحة ارتفاعا ملحوظا في نسبة الوافدين من الوسط والجنوب للاستجمام .مدير شؤون السياحة في السليمانية مصطفى حمه رحيم أكد أمس الإثنين أن السياحة في إقليم كردستان تزدهر سنة بعد سنة في الإقليم، موضحا أن عدد الوافدين من السياح إلى الإقليم ازداد فوق مستوى المطلوب عن الأعوام الماضية . وكانت مصادر رسمية في دائرة السياحة قد توقعت أن يرتفع عدد السياح في كردستان إلى نحو مليونين ونصف المليون سائح هذا الموسم . وطالب رحيم في تصريحه من حكومة إقليم كردستان بإيلاء اهتمام أكبر لقطاع السياحة في الإقليم كونه قطاعا مهما، معربا عن أمله في أن يتم فصل هيئة السياحة في كردستان عن وزارة البلديات لتتمكن من أداء مهامها بصورة أفضل. يذكر أن هيئة السياحة تقوم بتوفير وتسهيل كافة مستلزمات السياح وتذليل كافة العقوبات أمامهم من أجل الاستمتاع برحلتهم السياحية داخل محافظات الإقليم، فضلا عن اتخاذ كافة الإجراءات والاستعدادات الأمنية من أجل الحفاظ على الأمن والاستقرار الذي يعتبر العامل الأكبر والأهم في جذب أنظار السياح إلى مناطق الإقليم.

إطفاء دهوك مازالت تعمل بآليات قديمة !

□ عبدالخالق دوسكي / دهوك

مديرة الإطفاء في محافظة دهوك أعلنت أن حوادث الحرائق في تزايد مستمر، وقد نجم عنها خسائر مادية ومعنوية كبيرة حيث راح ضحيتها عشرة أشخاص لحد الآن . مصفى رمضان أحد ساكني محافظة دهوك قال " ينبغي على الجهات المعنية في حكومة إقليم كردستان أن تعمل على السيطرة على الحرائق بشكل أسرع كي لا تذهب أرواح كثير من المواطنين ضحية للنيران التي تزايد عدد ضحاياها خلال هذه السنة

اطفاء الحريق

الإفراج عن 38 معتقلاً شملهم العفو العام

□ دهوك/المدى

في إطار تطبيق قانون العفو العام في إقليم كردستان، أطلق سراح ٣٨ معتقلاً من سجن زركا الكبير بمحافظة دهوك، وذلك بعد اليوم الأول من البدء بتنفيذ قانون العفو العام .وأوضح مدير سجن زركا بيشرو محمد حسن أمس الإثنين ، أن الأشخاص الذين تم الإفراج عنهم هم ممن شملهم قانون العفو العام من مرتكبي المخالفات المرورية أو الخروقات العامة أو المشاجرات، مشيراً إلى أن تنفيذ قانون العفو مستمر لمدة أربعة أيام أخرى، ومن المقرر أن يتم في الأيام المقبلة الإفراج عن عدد آخر من المعتقلين.

مدير التحرير | رئيس القسم | مسؤول الصفحة | القسم الفني | قسم التصحيح